الأمم المتحدة

A/C.2/70/SR.22

الجمعية العامة

الدورة السبعون

Distr.: General
11 December 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد كاريو غوميز (نائب الرئيس) . . . . . (باراغواي)

المحتويات

البند ١٧ من جدول الأعمال: تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

الرجاء إعادة الاستعمال

15-18790X (A)

في غياب السيد لوغار (سلوفينيا) تولى الرئاسة السيد كاريو غوميز (باراغوي) نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١٧ من جدول الأعمال: تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (A/70/63-E/2015/10، A/70/360 و A/C.2/70.2)

١ - السيدة وو دونغ (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)): عرضت تقرير الأمين العام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي (A/70/63-E/2015/10)، فقالت إن عام ٢٠١٥ كان سنة محورية بالنسبة لعملية القمة المذكورة أعلاه، حيث أن هذه السنة تأتي تتويجاً لاستعراض السنوات العشر للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. ويضم التقرير مساهمات من جانب ٢٧ من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، إضافة إلى الأطراف المعنية صاحبة المصلحة. كما يغطي نطاقاً واسعاً من الأنشطة التي سبق التخطيط لها أو الاضطلاع بها بواسطة كيانات الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف المعنية في عام ٢٠١٤.

٢ - ومضت تقول إنه يلاحظ في التقرير أن القمة العالمية لمجتمع المعلومات تستهدف أن يتاح لنصف سكان العالم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، على أن يتم إحراز هذا الهدف مع نهاية عام ٢٠١٦. وفيما أصبح أكثر من ٩٠ في المائة من سكان العالم تغطيهم الشبكات المتحركة، فيما يكاد عدد الاشتراكات في الهواتف المحمولة يتساوى مع عدد سكان العالم، إلاّ أن الفجوة الرقمية الفاصلة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ما زالت تؤثّر على كيفية إفادة الأفراد، على اختلافهم والبلدان على اختلافها، من مجتمع المعلومات. وعلى سبيل المثال فهناك نسبة ٨١ في المائة من الأسر المعيشية بالبلدان المتقدمة يتاح لها شبكة الإنترنت، في مقابل نسبة ٣٤ في المائة في البلدان النامية، ونسبة ١١ في المائة في البلدان الإفريقية. وهناك فجوة مماثلة قائمة فيما يتعلق باتصالات النطاق العريض المتاحة لنسبة ٨٧ في المائة للسكان في البلدان المتقدمة ولكنها ليست متاحة إلاّ لنسبة ٣٩ في المائة في البلدان النامية.

٣ - وذكرت أن الوتيرة السريعة للتغيير في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أفضت إلى إتاحة خدمات وفرص جديدة بما في ذلك زيادة الأجهزة المرنة المحمولة، إضافة إلى تحويل البيانات والاستخدامات إلى الخدمات السحابية والخدمات القائمة على أساس السُحب، فضلاً عن استخدام أوسع نطاقاً لتحليلات البيانات الكبيرة والبيانات المفتوحة ونشوء شبكة إنترنت الأغراض التي من شأنها إضافة توسعات كبيرة إلى البيانات المتاحة تعزيزاً لفرص التنمية. على أن هذه التطورات تنطوي بدورها على تحديات ملموسة بالنسبة للسياسات والتنظيمات المتبعة، وخاصة فيما يتصل بالضغوط على المنظور اللاسلكي وإثارة الشواغل بشأن حماية البيانات وجوانب الخصوصية والسيادة على البيانات.

٤ - وأوضحت أن التقرير الصادر بشأن استعراض العشر سنوات لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات تم إعداده بواسطة أمانة لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في دورتها الثامنة عشرة، المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٥. واستناداً إلى مشاورات أُجريت على الخط الإلكتروني المباشر ومشاورات تمت وجهاً لوجه، إضافة إلى الاستعراضات السابقة والأدبيات ذات الصلة، فإن التقرير يسترعي الانتباه إلى ما أُحرز من تقدم ملموس، ولا سيما في زيادة الإتاحة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتضييق الفجوة الرقمية فيما يتعلق بالخدمات الأساسية. ومع ذلك

فلا يزال هناك تحديات متبقية، وخاصة فيما يتعلق بتيسير تكاليف الإتاحة لخدمات النطاق العريض والاحتياجات المحددة لأقل البلدان نمواً، والفجوة التي ما زالت قائمة بين الجنسين في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن الحاجة لضمان الشمول الكامل للفئات المهمَّشة اقتصادياً واجتماعياً.

٥ - واستطردت قائلة إن الوثائق الناتجة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات ما زال بإمكانها أن تهيئ أساساً وطيداً لتشكيل مجتمع المعلومات، وهي تثبت أن الرؤية المعتمدة في القمة العالمية المذكورة ما زالت صحيحة. ومنذ ذلك الحين فقد أفضت التغيُّرات والابتكارات السريعة إلى إتاحة فرص جديدة وقيام تحديات جديدة، ومما يفرض على المجتمع الدولي إمعان التفكير بشأن الأولويات، مع العمل عند الاقتضاء على ترشيد تنفيذ نتائج القمة المذكورة بغير تعديل في القرارات التي صدرت عنها.

٦ - ثم خلصت إلى القول بأن من المهم التركيز على الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية فيما بعد عام ٢٠١٥، مع ضرورة إعطاء الأولوية للتعاون الدولي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. وبما أن هناك كلفة كبيرة للاستثمار في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فمن الضرورة بمكان وجود آليات للتمويل. ولقد طلبت البلدان النامية طرح توصيات بشأن سُبل تعزيز التمويل لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وضمان توافر مساعدة مالية وتقنية يُعتَد بها في هذا المجال.

٧ - السيدة مافول (جنوب أفريقيا): تكلمت باسم مجموعة الـ٧٧ والصين فقالت إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات نجم عنها أثر هائل بالنسبة للاقتصادات، والتعليم، والرعاية الصحية والثقافة والسياسة في البلدان النامية، ولكنها لن تكتسب المزيد من التأثير إلا مع توسع القدرات المتوافرة. وفيما حدث نمو مشجِّع في اعتماد واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية، فإن الفجوات الرقمية الفاصلة بين البلدان وفي داخلها ما زالت سبباً للانشغال. وبرغم أن الاتصالات الثابتة والمتحركة للنطاق العريض ما زالت في الغالب الأعم متوافرة وميسورة في البلدان المتقدمة بأكثر من البلدان النامية، فإن المناطق الريفية لا يتاح لها حتى الآن سوى النذر اليسير من هذه الخدمة في معظم البلدان، مما قد يتعذر معه استغلال إمكانيات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات باعتبارها أدوات مفيدة وعناصر تمكين من أجل التنمية. ومن دواعي الإحباط أن الفجوات الجديدة تبدو وكأنها متزايدة فيما يتعلق بإتاحة شبكات وخدمات النطاق العريض وهي التي تؤدي إلى هذا التمكين. كما أن الفجوة الفاصلة بين الجنسين من حيث إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها بحاجة أيضاً إلى التصدي لها. وعلى الصعيد العالمي فمن المهم بالنسبة للبلدان كافة وخاصة البلدان النامية، أن تشارك باعتبارها شركاء متكافئين في المناقشات وفي القرارات المتعلقة بتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

٨ - وخلصت إلى القول بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تم الاعتراف بها بوصفها عوامل تمكين أساسية من أجل التنمية في خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وكذلك في جدول أعمال أديس أبابا. كما أن الأثر الممكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بالنسبة لتنفيذ خطة ٢٠٣٠ أثر ملموس. ومن ثم فلا غنى عن الاستثمار في مجال بناء القدرات والتثقيف. وقد نجم عن مساهمة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، في مجالات من قبيل الصحة والتعليم والتنمية الزراعية ونُظم الإنذار المبكر والاستجابات إزاء أثر تغيُّر المناخ والحدّ من مخاطر الكوارث

والعمل الإنساني، أثر ملموس وما زال في حالة من الازدياد. ومن الضروري العمل على بناء قدرة البلدان النامية إذا ما كان الهدف هو استثمار واستخدام الإمكانات الكاملة التي تنطوي عليها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٩ - السيدة إبراهيم (بروني دار السلام): تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) فقالت إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تشكِّل دافعاً رئيسياً بالنسبة لجميع جوانب بناء الدول بما في ذلك التنمية والنمو الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم فهي أداة أساسية للوصل بين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبين المسار الرئيسي للتنمية العالمية. كما أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لعبت دوراً محورياً في التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وسوف تتواصل أهميتها في تنفيذ خطة ٢٠٣٠ وجدول أعمال أديس أبابا. وأعربت عن ترحيب الآسيان بإدراج الهدف ٩ج ضمن الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة، موضّحة أن ثمة حاجة عاجلة لتجسير الفجوة الرقمية الفاصلة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من خلال استثمار الإمكانات الكاملة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي أصبحت جزءاً أساسياً من الحياة اليومية.

١٠ - ومضت تقول إن الآسيان ما برحت منشغلة بشأن الفجوة الرقمية، وكذلك بشأن الفجوة الاجتماعية والاقتصادية الفاصلة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، باعتبار ذلك أمراً ما زال من المفروض التصدي له. ومن ثم ينبغي لعملية استعراض القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد ١٠ سنوات أن تتصدى للتحديات التي حالت دون تنفيذ نتائج القمة المذكورة، بما يوصّل إلى بناء مجتمع معلومات يتسم بأنه يركز على البشر ويتّصف بالشمول وبالتوجه نحو التنمية.

١١ - وأوضحت أن الآسيان ما زالت تعطي الأولوية للجهود الرامية إلى تجسير الفجوة الرقمية وضمان أن تصبح جميع المجتمعات المحلية وجميع دوائر الأعمال التجارية مستفيدة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وينبغي للبلدان النامية والبلدان المتقدمة العمل معاً، في إطار شراكة وثيقة مع الأطراف المعنية صاحبة المصلحة، مع إيلاء اهتمام خاص لتحديات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي تواجه البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الموجودة في أفريقيا، إضافة إلى أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل، فيما يتصل بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية والقدرة التكنولوجية على السواء.

١٢ - واستطردت قائلة بأن الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا سوف يتم إنشاؤها مع نهاية عام ٢٠١٥، وأن الرابطة المذكورة تؤكد من جديد التزامها إزاء التكامل الاقتصادي الإقليمي معربة كذلك عن الترحيب باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتضييق الفجوة الإنمائية ضمن وبين الدول الأعضاء. وبما أن من شأن البنى الأساسية الوطيدة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تدعم وجود مجتمع ابتكاري وشامل ومتكامل، فإن الآسيان ما برحت تعمل على تنمية وتعزيز تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المنطقة، بما في ذلك ما يتم من خلال تنفيذ المبادرات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الخطة الرئيسية المتعلقة بالربط بين أجزاء الآسيان، التي عملت كذلك على ترقية خطوط الهواتف المحمولة والتوابع الاصطناعية وشبكة الإنترنت على صعيد المنطقة بأسرها تعزيزاً لشبكات الاتصالات. ومن ثم فهي على الطريق نحو إكمال خطة الآسيان الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام ٢٠١٥. وسوف تواصل البناء على ما تم إحرازه من تقدمّ إيجابي من خلال هذه الخطة وصولاً إلى

وضع رؤيتها لما بعد عام ٢٠١٥، مع مواصلة دعم الاستخدام الابتكاري لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاقتصادية المستدامة.

١٣ - ثم أعربت عن تقدير الآسيان للجهود المتواصلة التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، من أجل تجسير الفجوة الرقمية وتعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات دعماً للإنتاجية وتحسيناً للتعلم الإلكتروني وتعزيزاً للتنمية في البلدان النامية. وأكدت على أن الأمم المتحدة ووكالاتها تؤدي دوراً حيوياً في تعزيز وتوسيع تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أن الآسيان تؤكِّد من جديد التزامها إزاء بناء مجتمع معلومات عالمي بحق وبما يعود بالفائدة على الجميع.

١٤ - السيد تشارلس (ترينيداد وتوباغو): تكلّم باسم الجماعة الكاريبية فقال إن الجماعة الكاريبية ترحِّب بالتقدُّم المحرز فيما يتعلّق بتنفيذ مجالات عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والوطني، وإن كانت تلاحِظ أن الأمر بحاجة إلى مزيد من العمل لتحديد وتخطّي الحواجز التي تحول دون تنمية وتعميم واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بما يكفل تخطّي الفجوة الرقمية الفاصلة بين البلدان وفي داخلها. وفضلاً عن ذلك، فلا يزال الأمر بحاجة إلى مزيد من العمل الجاد بما يوصِّل إلى التصدّي للتحدّيات المتنامية في ميدان أمن الفضاء الإلكتروني، إضافة إلى التحدّيات الناشئة من حيث الاستخدام المحدود للتشبيك السحابي كنتيجة الإتاحة غير الموثوقة أو غير المتوافرة للنطاق العريض في البلدان النامية، فضلاً عن وجود الفجوة الفاصلة باستمرار بين الجنسين بالنسبة لسُبُل إتاحة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

١٥ - وأعرب عن تطلّع الجماعة الكاريبية إلى توثيق التكامل بين خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات وبين خطة ٢٠٣٠ على جميع المستويات: فهي توافق على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لقياس وتقييم الأثر الإنمائي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الصعيدين الوطني والدولي، بما يساعد الدول على تصميم أدواتها المستخدَمة في مجال رسم السياسات بحيث يتاح الاستثمار الفعّال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات دعماً للتنمية. وقد تم إنجاز أعمال ملموسة بواسطة مَرصَد مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك بواسطة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل وضع مؤشرات ودعم قياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة.

١٦ - واستطرد قائلاً إن أهداف التنمية المستدامة ترسي الأساس بالنسبة للترابطات الوثيقة بين تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحقيق الأهداف المنشودة فيما يتصل بالتعليم، ومساواة الجنسين، وتمكين المرأة والفتاة وتبنّي أساليب الابتكار. كما أن توقيت الاستعراض لا بد وأن يتيح بالتالي تحسين أدوات وضع السياسات وإجراء عمليات القياس، وبما من شأنه تدعيم قدرة الحكومات والأفراد على تفعيل الإمكانات الكاملة التي تنطوي عليها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تحقيقاً لتلك الأهداف.

١٧ - ومضى يقول إن حكومات الجماعة الكاريبية تسعى حالياً من أجل جعل المنطقة الكاريبية الفرعية ساحة منفردة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإن كان الأمر بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود من أجل بلوغ هذه الغاية، وخاصة فيما يتعلّق بمواصلة تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث تبقّت تحدّيات كثيرة في هذا الميدان. وللمساعدة على تحويل المنطقة إلى مجتمع قائم على المعرفة، فقد تم وضع رؤية إقليمية من أجل مجتمع معلومات كاريبي،

فيما تعكف الجماعة الكاريبية على صياغة برنامج لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إضافة إلى استراتيجية إقليمية من أجل التنمية الرقمية. وبرغم هذه الجهود، فلايزال الأمر ينطوي على تحدّيات رئيسية فيما يتعلّق بتعبئة الموارد اللازمة للاستثمار في التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما في مجال البنى الأساسية اللازمة لاتصالات النطاق العريض. وهناك حاجة أيضاً لإنشاء أُطُر إقليمية في مجال القانون والإنفاذ، إضافة إلى التوسُّع في ميدان البحوث والتوعية الجماهيرية وبناء القدرات. ولسوف يقتضي الأمر مزيداً من المساعدات من جانب شركاء الجماعة الكاريبية الثنائيين والمتعدّدي الأطراف، وكذلك من جانب المنظمات غير الحكومية، إضافة إلى الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتم من خلال إتاحة الخبرة التقنية اللازمة لبناء القدرات وهو ما يوصِّل إلى دعم الجهود المبذولة حالياً بالفعل. ويقتضي الأمر كذلك اتباع نَهج يضم العديد من الأطراف ذات المصلحة على جميع المستويات بما يكفل أن تعبر قرارات السياسة عن الاحتياجات والحقائق المتصلة بقطاع يتطوَّر بإيقاع سريع.

١٨ - وبوصفها منطقة من الدول الجزرية الصغيرة النامية والواطئة، ومن ثم المعرضة بشدة لتغيُّر المناخ والكوارث الطبيعية، ذكر أن الجماعة الكاريبية ترى في القطاع البيئي مجالاً رئيسياً يمكن أن يسهم فيه العمل على مواصلة تنمية وتعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على دعم جهودها في بناء قدرات الصمود بما في ذلك ما يتم من خلال الرصد الذكي للمناخ. وأوضح أنها ترحِّب بأعمال الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بالطاقة والشبكات الذكية واستراتيجيات التكيُّف والتخفيف بالنسبة للمناخ، فضلاً عن الأعمال المشتَركة بين الاتحاد المذكور ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بشأن نُظم رصد المناخ والإنذار في حالات الكوارث، وتدعو إلى توثيق الصلات التي تربط بين القضايا البيئية وبين مجالات عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

١٩ - السيد مؤمن (بنغلاديش): تكلّم باسم مجموعة أقل البلدان نمواً فقال إنه على النحو الموضَّح بجلاء في إعلان جنيف بشأن المبادئ وخطة العمل، وفي برنامج عمل تونس لعام ٢٠٠٥ بشأن مجتمع المعلومات، فإن أقل البلدان نمواً تحتاج إلى مساعدات متناسقة في جهودها من أجل إنشاء البنى الأساسية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية. وينبغي تشجيع مقدّمي الخدمات على تقديم خدمة تجارية تتعلق بشبكة الإنترنت في أقل البلدان نمواً وبكلفة مخفَّضة في ضوء العقبات التي تواجهها تلك البلدان. وكان برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ قد وضَع الهدف الذي يغطي بتوفير سُبل إتاحة الإنترنت لكل فرد في أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠. ومع ذلك فإن هناك نسبة ٥ في المائة فقط من الأُسر المعيشية في أقل البلدان نمواً هي التي يتاح لها حالياً الوصول إلى شبكة الإنترنت. ومع عددٍ قليل جداً من الاستثناءات فإن معظم أفقر البلدان لا يتاح لها سوى النذر اليسير فقط من خدمات النطاق العريض في المناطق الريفية. وفي ضوء الظهور السريع للتكنولوجيات الجديدة فهناك احتمال قوي بأن الفجوة الرقمية سوف تستمر في الاتساع وأن أقل البلدان نمواً سوف تتعثَّر خطاها كثيراً وراء المسيرة.

٢٠ - ومضى يقول إنه برغم أن أقل البلدان نمواً ما برحت تسعى جاهدة للاضطلاع بدورها للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في برنامج عمل اسطنبول فيما يتصل بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وأنها اعتَمدت سياسات حديثة تتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتتسق مع حقائقها الوطنية. إلاّ أن التعاون الدولي ما زال أمراً أساسياً بما يكفل إقامة البنى الأساسية الضرورية ونقل التكنولوجيا الملائمة. ومن هنا فإن أقل البلدان نمواً تهيب

بالمجتمع الدولي وبالمنظمات الدولية والقطاع الخاص وغير ذلك من الأطراف المعنية صاحبة المصلحة، أن تقدِّم لها مساعدات كبيرة لإنشاء وتدعيم البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. على أن شواغل أقل البلدان نمواً، والعقبات التي تصادفها، لم تنعكس بالصورة الكافية في وثائق القمة العالمية لمجتمع المعلومات ولا في تقارير الأمم المتحدة المختلفة الأخرى. وبما أن أقل البلدان نمواً تشكِّل ما يصل إلى ٢٥ في المائة من أعضاء الأمم المتحدة فمن المهم بالنسبة لها أن يتم إدراجها ضمن العملية التي من شأنها تنفيذ مفهوم مجتمع المعلومات، مما يحدو بمجموعة أقل البلدان نمواً أن تطلب إلى الأمين العام التصدّي لهذه القضية في التقارير الصادرة مستقبلاً. وفيما لا تزال أقل البلدان نمواً على استعداد للمشاركة في مسألة تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، فإن المجتمع الدولي، بما في ذلك الشركاء الإنمائيون، لا بد وأن يفوا بالتزامهم بمساعدة أقل البلدان نمواً على استئصال شأفة الفقر، وتدعيم القدرة الإنتاجية، وبناء هياكل أساسية عمرانية مستدامة إلى جانب البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢١ - السيد سارير (ملديف): تكلَّم باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقال إنه برغم أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واتصالات شبكة الإنترنت شهدت زيادة غير مسبوقة منذ عام ٢٠٠٣، إلاّ أن حالات الإتاحة والتوزيع ما زالت غير متكافئة، فضلاً عن استمرار الاتساع في الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. كما أن عدم الإتاحة للتكنولوجيات الميسورة والموثوقة ما زال يشكِّل تحدّياً رئيسياً أمام البلدان النامية ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفيما طال الأمد على الاعتراف بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها من عناصر التمكين الرئيسية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية والاستدامة البيئية، فمن الضروري ضمان أن يحظى المستضعفون بميزة التقدُّم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبذلك يحقّقون طموحاتهم الإنمائية. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية فإن استثمار الابتكار التكنولوجي وضمان الإتاحة الشاملة يترتّب عليهما آثار ضخمة.

٢٢ - ومضى يقول إن تنفيذ خطة ٢٠٣٠ يرتبط بصورة وثيقة بزيادة الإتاحة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ولا بد من استثمار عنصر الابتكار بما يكفل الإفادة من النتائج المتحققة من أجل التنمية المستدامة، لأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لها دور تؤديه في كثير من القطاعات الاجتماعية، بما في ذلك التعليم وخلق فُرص العمل وتشغيل الشباب والاستدامة الاقتصادية. ومع ذلك فإن ارتفاع تكاليف المعاملات يجعل من الصعوبة البالغة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تستثمر في مجال البنى الأساسية للتكنولوجيا. ولهذه الغاية يشير وفده إلى الالتزام المتعهّد به في الفقرة ١١١ من إجراءات العمل المعجّل (ساموا) لدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق الإتاحة للتكنولوجيات الحديثة والسليمة بيئياً، ولزيادة الربط واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تحسين البنى الأساسية، إلى جانب التدريب والتشريعات الوطنية، فضلاً عن مشاركة القطاعين العام والخاص.

٢٣ - ثم أوضَح أن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات دوراً بالغ الضخامة تقوم به في القضاء على الفقر من خلال إيجاد الأصول المعيشية سواء كانت مادية أو غير مادية، ولضمان فرص العمل في الأجل الطويل بالمناطق الريفية بما في ذلك ما يتم من خلال إقامة المشاريع المتناهية الصِغر. ولأن التواصل يردم الثغرات، ويهيئ سُبل الإتاحة للخدمات العامة لصالح مجموعات السكان الكبيرة عبر القطاعات المتنوعة، فمن الضروري مواصلة تنفيذ تكنولوجيات الاتصال في غمار الحرب ضد الفقر.

٢٤ - واستطرد قائلاً إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تتسم بأهمية جوهرية كذلك بالنسبة إلى مواجهة تغيُّر المناخ وإدارة مخاطر الكوارث. وبما أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه الكثير من التكاليف المالية والمغارم غير المالية الناجمة عن الكوارث الطبيعية، فلا غنى عن تخفيف حدّة الكوارث واستثمار الابتكارات من خلال تطوير شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إضافة إلى نُظم الإنذار المبكِّر والاستشعار عن بُعد ونظم رسم الخرائط على أساس الحاسوب الإلكتروني والتكنولوجيات اللاسلكية. وفي هذا المضمار فلا غنى أيضاً عن تعبئة التمويل العام من أجل التزويد بالمساعدات المتناسقة لصالح مجموعات البلدان التي تشهد أحوالاً خاصة بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٥ - ثم تطرَّق إلى الفجوة الرقمية فوصفها بأنها من التحدّيات المعقّدة والمتزايدة بالنسبة للبلدان النامية باعتبار أن إتاحة المعلومات في حد ذاتها لا تفضي بالضرورة إلى المعرفة إذا لم يُتَح تفسير البيانات المتحصّلة. ولا يمكن تجسير هذه الفجوة إلاّ عندما يتم توجيه المحتوى والتكنولوجيا نحو تلبية الاحتياجات والأولويات المحلية، فيما يتم كذلك تعزيز قدرات المستخدِمين النهائيين من أجل استعمال البيانات بصورة مُنتِجة. وذَكَر أن تحالف الدول الجزرية الصغيرة يؤيّد إنشاء أكثر من منهاج وطني وإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومحاور لنشر المعلومات تيسيراً لتبادل التجارب والقدرات وتعزيز تقاسم المعارف. كما أن الإتاحة على الصعيد الإقليمي للمعلومات، فيما يتعلق بأفضل الممارسات وآليات السياسة وبرامج الحدّ من مخاطر الكوارث، تمثّل أموراً لا غنى عنها بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية بما يتيح لها الاستجابة الفعّالة إزاء الكوارث الطبيعية والمخاطر البيئية.

٢٦ - وخلص إلى القول بأنه نظراً للقدرة المحدودة للدول الجزرية الصغيرة النامية فإنها ما برحت تكافح باستمرار من أجل أن تلتمس مقعداً لها على مائدة مناقشة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ومع ذلك فلا بد للمشاركة في هذا النقاش أن تتسم بالشفافية والإنصاف، بحيث تُسمَع بصورة كافية أصوات جميع الأطراف المعنية، لأن مسألة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لا يمكن تدارسها في فراغ، بل ينبغي التماس سُبل عملية بما يكفل التعميم الجماعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن مسار الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٢٧ - السيدة غاندا (زامبيا): تكلَّمت باسم ٣٢ من البلدان النامية غير الساحلية فقالت إن لو أتيح الاستخدام الكامل لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فمن شأنها أن تساعد على التصدّي للتحدّيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية. كما أن التوسُّع في تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل الحدّ من الأعمال الورقية خلال عمليات التخليص الجمركي وعبور الحدود، مع استخدام المدفوعات الإلكترونية والمتابعة الإلكترونية لمسار الشحنات، يمكن أن يؤدّي إلى تعجيل ملموس لتدفُّق السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية، وإلى تخفيض تكاليف التجارة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية مع تعزيز المزيد من التجارة الدولية. ولقد أدّى استخدام النوافذ الوحيدة المعزَّزة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن اتّباع نظام الأتمتة بالنسبة إلى بيانات الجمارك، إلى تحسُّن واسع النطاق في عمليات التخليص والإجراءات الجمركية.

٢٨ - ومضت تقول إنه برغم ما تبدو عليه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وكأنها حلّ سحري للمشاكل الإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية، فإن المساعدة على زيادة التنافسية والإنتاجية من خلال المزيد من كفاءة الإنتاج،

وتعزيز الاستجابة إزاء الكوارث، وتحسين تقديم الرعاية الصحية والنهوض بخدمات التعليم، وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية، فضلاً عن تعزيز فرص العمل وإقامة المشاريع المتناهية الصِغر، فلا يمكن تحقيق هذه المنافع المحتملة في ظل المستويات الراهنة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تلك البلدان. وفيما زادت النسبة المئوية للأفراد في البلدان النامية غير الساحلية ممن يستخدمون شبكة الإنترنت من ٢,٢ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٣، فإن هذا المعدّل لا يزال يدنو بكثير عن متوسط العالم النامي بل والعالم ككل. والعقبة التي تحول دون الاستخدام الكامل لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في البلدان النامية غير الساحلية تتمثّل في الكلفة الأعلى لتلك التكنولوجيات، حيث أن تكاليف النطاق العريض، كنصيب من الدخل القومي الإجمالي، أعلى بكثير في البلدان النامية غير الساحلية بالمقارنة مع البلدان الساحلية الواقعة على مسافة قريبة للغاية من خطوط الاتصالات البحرية.

٢٩ - وخلصت إلى القول بأن الأولوية رقم ٢ من برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية لهذا العقد، فيما يتعلق بإقامة وصيانة البنى الأساسية، ترسم أهدافاً محدَّدة من أجل بلوغها بواسطة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية والشركاء الإنمائيين. كما أن خطة ٢٠٣٠ وجدول أعمال أديس أبابا يوليان أهمية كبيرة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات مما يوجب العمل على تنفيذهما. وتهيب البلدان النامية غير الساحلية بشركائها الإنمائيين وشركاء الحوار فيما بين بلدان الجنوب، والمصارف الإنمائية والقطاع الخاص، تدعيم الاستثمارات الموظفة في قطاعاتها المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع المساعدة على تضييق الفجوة الرقمية. كما أنها تهيب بمنظومة الأمم المتحدة وبالمنظمات الدولية الأخرى تقديم مساعدات تقنية أفضل وأكثر تحديداً للأهداف المنشودة بما يوصل إلى دعم التنمية المتسارعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية غير الساحلية. ولما كانت البيانات المتصلة بهذه التكنولوجيات أمراً لا غنى عنه من أجل رصد التقدُّم، فإن وفدها يهيب بالاتحاد الدولي للاتصالات أن يُدرِج البلدان النامية غير الساحلية باعتبارها فئة فرعية في حساباته الإحصائية.

٣٠ - السيد بارنيتي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلَّم باسم البلدان المرشّحة الجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وبلد عملية التثبيت والارتباط البوسنة والهرسك بالإضافة إلى أرمينيا وجورجيا وأيسلندا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا فقال إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت تشكِّل العوامل الدافعة للابتكار والنمو الاقتصادي، وتيسِّر حق البشر في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، ومن ثم فإنها تهيئ فرصاً جديدة لبناء مجتمع معلومات يتسم بالشمول مع تنفيذ خطة ٢٠٣٠ وجدول أعمال أديس أبابا.

٣١ - وأشار إلى ما يوليه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من أهمية كبيرة لنموذج تعدُّد الأطراف المعنية بإدارة الإنترنت، وكذلك للغرض الأساسي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات من حيث استخدام التكنولوجيا من أجل تحسين حياة البشر وتجسير الفجوة الرقمية. وعلى نحو ما تم الاعتراف به في برنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات، فإن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تشكِّل عوامل تمكين في مجال التنمية. ومن شأن التوسُّع في الاعتماد العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن يؤدّي إلى تثوير مجالات الرعاية الصحية والتعليم وأداة الحكم والتجارة. كما أن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة، المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، سيشكِّل فرصة لها أهميتها من أجل الربط بين جدول أعمال القمة العالمية لمجتمع المعلومات وبين خطة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

٣٢ - وأعرب عن استمرار الدعم من جانب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لمنتدى إدارة الإنترنت، وللأعمال الجارية حالياً من أجل تحسين هذا المنتدى وتنفيذ توصيات الفريق العامل المعني بتحسينات منتدى إدارة الإنترنت بما في ذلك التوصيات المتصلة باستدامة تمويله وضمان أن تصبح نتائجه أكثر وضوحاً بحيث يمكن المضي بها قُدماً من جانب المنتديات المهمة الأخرى ذات الصلة.

٣٣ - السيد شاليف - شلوسر (إسرائيل): قال إن العقد السابق شهد تطوّراً وانتشاراً مرموقاً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي كادت تخترق كل ركن من أركان المعمورة وكل وجه من أوجه الحياة اليومية، بما أدّى إلى تثوير حالات التفاعل والسفر والأعمال التجارية. وعلى خلاف الموارد التقليدية المحدودة التي تواجه خطر النفاد فإن المعارف التي تدفع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إلى الأمام تتسم بأنها ديمقراطية ولا حدود لإمكانياتها. بل إن المعارف لم تعد محدودة جغرافياً إذ أصبح بالإمكان تقاسمها لحظياً مع المقيمين على الجانب الآخر من الكرة الأرضية.

٣٤ - ومضى يقول إن هناك أكثر من ٣ بلايين نسمة أصبح لديهم شكل من أشكال الإتاحة لشبكة الإنترنت في عام ٢٠١٥، وإن كان هناك عدد أكبر بكثير من البشر الذين لا يزالون مفتقرين إلى إمكانية الاتصال: عدم إتاحة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعني مزيداً من العُزلة بل ومعاناة آفة الفقر بصورة متزايدة. كما أن التصدّي للفجوة الرقمية من خلال تنمية واستخدام وتطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يتسم بأقصى قدر من الأهمية من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة وضمان ألاّ يُترَك أحد خلف المسيرة.

٣٥ - ثم أوضَح أن التقدُّم المشهود عبر العقد الماضي جاء نتيجة التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص، فضلاً عن تهيئة بيئة مفضية إلى الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما أتاح انتشار التكنولوجيات الجديدة والتوسُّع السريع في الإتاحة العامة. ومن أجل الربط مع الذين ما زالوا خلف المسيرة، فإن على الحكومات والمشاريع الخاصة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية أن تعمل جميعاً في هذا الصدد.

٣٦ - وذَكَر أن إسرائيل تُدرك بصورة مباشرة كيف أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لها أهميتها بالنسبة للتنمية. وباعتبارها بلداً بغير وفرة في الموارد الطبيعية، ففي سياق السنوات السبع والستين من وجودها فقد حققت إسرائيل تحولاً بفضل العمل الشاق والتصميم من جانب أصحاب المشاريع والاستثمارات الموجَّهة، إضافة إلى أنها اكتسبت سمعة جديرة بها في مجال الابتكار التكنولوجي مما ساعد العالم النامي. وفي عقد الستينيات من القرن العشرين طوّرت إسرائيل نظاماً ثورياً من الري بالتنقيط مما أدى بدوره إلى تغييرات جذرية في الزراعة العالمية من خلال الحدّ بصورة ملموسة من كمّية المياه اللازمة لزراعة المحاصيل، وهي الآن تقدِّم برامجيات الرصد للمرافق المائية حول العالم بما يهيئ عمليات الكشف والتحكم في الوقت الحقيقي بالنسبة للشبكات، وبما من شأنه أن يوفِّر على المزارعين الوقت والمال والمياه. وبما أن صغار المزارعين الحائزين ينتجون ٧٠ في المائة من العرض العالمي من الأغذية فسوف ينجم عن هذا الابتكار أثر الدومينو المتوالي حول العالم. أما الخطوة التالية في ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فتتمثَّل في تشبيك الأغراض مع الإنترنت، وفي هذا المجال فإن إسرائيل على استعداد لأن تقوم بدور محوري.

٣٧ - السيدة فورونوفيتش (بيلاروس): قالت إن على الأمم المتحدة أن تواصل أداء دور رئيسي في مساعدة الدول على تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها لتعزيز الكفاءة والشفافية. وأعربت عن ترحيب

حكومتها بتقديم المساعدات الاستشارية والتقنية إلى الدول الأعضاء من أجل تطوير الإدارة الإلكترونية، وتيسير تبادل الابتكارات التكنولوجية، مع العمل على تعزيز زيادة التنافسية باعتبار أن كلها عوامل مهمة بالنسبة لجميع الدول بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل.

٣٨ - وتطرقت إلى الحاجة المتواصلة لتجسير الفجوة الرقمية، سواء بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، أو بين الفئات الاجتماعية والديمغرافية المختلفة داخل البلدان ذاتها. ولا بد من توجيه الجهود صوب تعزيز توحيد المقاييس بين البلدان وضمان إمكانية المقارنة بالنسبة إلى التكنولوجيات الجديدة، فضلاً عن الإتاحة المنصفة للابتكارات التي يتم التوصُّل إليها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأوضحت أن هذا كان محور تركيز الاجتماع التاسع والسبعين للجنة الكهربائية التقنية الدولية، المعقود في منسك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٣٩ - ومضت تقول إنه فيما استثمرت بيلاروس في مجال إنشاء البنى الأساسية وزيادة إتاحة شبكة الإنترنت، فإن هذا البلد أصبح الآن رقم ٣٨ في مؤشّر الاتحاد الدولي للاتصالات. فيما يتعلّق بتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بل أنه أنجز تحوُّلاً كاملاً إلى الأداء الرقمي قبل الموعد المقرر. كما كان بلدها واحداً ممن تبنّوا خطة ٢٠٢٠ للاتصالات، التي تم اعتمادها حديثاً من أجل تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية العالمية للاتحاد الدولي للاتصالات. وترى حكومتها أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية لا بد من مشاركتها في عملية تنفيذ نتائج القمة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يكفل إتاحة التطوُّرات الابتكارية للبلدان النامية.

٤٠ - ثم استطردت قائلة إن موثوقية وإتاحة البنى الأساسية لشبكة الإنترنت تشكل مسألة متزايدة الأهمية، بما في ذلك ما يتم في سياق ضمان التنمية المستدامة. ومن المهم تدعيم التعاون الدولي، في إطار دور رئيسي للأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات بما يتيح التحوُّل نحو إتاحة النطاق العريض حسب الصيغة ٦ من بروتوكول الإنترنت، إضافة إلى الاستخدام العادل للمدار الثبات حول الأرض. وفي ضوء الانتشار المتزايد لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في جميع مناحي الحياة وفي جوانب الاقتصاد، فإن مسألة ضمان أمن الفضاء الإلكتروني والتقليل إلى أدنى حدّ من المخاطر ذات الصلة، أمور باتت تتسم بأهمية فائقة، فيما تدعو الحاجة للتوصُّل إلى اتفاق دولي بشأن أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إضافة إلى وضع هيكل دولي تستطيع جميع الدول في إطاره أن تشارك على قدم المساواة في صياغة سياسة عالمية. وفي ضوء الانتشار المتزايد لشبكة الإنترنت والاعتماد المتنامي على موثوقيتها وقدرتها على التنبؤ، فضلاً عن إتاحتها، فإن حوكمة الإنترنت لا بد من إدارتها بواسطة المجتمع الدولي على أساس من عدم التمييز، وفي ظل المشاركة المنصفة للدول كافة. كما ينبغي أن تكون قابلة للفهم ومقسمة بالشفافية وقابلة للتنبؤ.

٤١ - السيد بيريرا (سري لانكا): قال إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تمثِّل وسيطاً حفّازاً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتفرّع عنها أمور محورية بالنسبة إلى توليد فُرص العمل وخلق الثروات. ولذلك فإن إمكانية تطوير الوصول إلى شبكة الإنترنت لكل فرد يمكن من ثمّ أن تتيح الحصول على مكتسبات مجتمعية واقتصادية، كما تمهّد السبيل أمام تحقيق التنمية المستدامة. ولقد أدّى النمو السريع في اعتماد واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات عبر الكرة الأرضية، إلى تسارع خطى التنمية وإلى تقصير المسافات عبر العالم. وبالرغم من هذه المؤشرات الإيجابية إلاّ أن استمرار الفجوة الرقمية ووجود الثغرة في مجال إتاحة النطاق العريض بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية أمر

لا يلائم تحقيق التنمية المستدامة. ومن هنا فلا يزال حشد الموارد من أجل الاستثمار في نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحداً من التحدّيات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية. وبرغم نجاح المجتمع العالمي في سرعة نشر الإتاحة للنطاق العريض إلى أكثر من بليونيْ نسمة عبر العقد السابق، إلاّ أن الأمر ما زال يقتضي توظيف استثمارات متواصلة من أجل الوصول إلى المزيد من بلايين البشر.

٤٢ - ومضى يقول إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات هي عنصر جامع لأهداف التنمية المستدامة، وأن خطوط إجراءات القمة العالمية لمجتمع المعلومات لا بد وأن تبني أوضاعاً من التآزر مع خطة ٢٠٣٠ بما يكفل تجسير الفجوة الرقمية الفاصلة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وفيما لا يزال الأمر يقتضي تفعيل التعاون الدولي إلاّ أن السياسات والاستراتيجيات الوطنية الجيدة الصياغة لا بد وأن تسهم بدورها في تضييق هذه الفجوة.

٤٣ - ثم أوضح أن إلمام سري لانكا بتكنولوجيا المعلومات ظلّ ينمو باطراد من ٣ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ما يقرب من ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٤، بفضل تنفيذ سياسة وطنية مركِّزة على البشر. وذكر أن سياسة بلده الوطنية في مجال النطاق العريض أصبح من شأنها كذلك تضييق الفجوة الرقمية من خلال تزويد المواطنين مجاناً بسُبل الاتصالات اللاسلكية مع شبكة الإنترنت، كما أن سري لانكا أصبحت تشغل الرتبة رقم ٦٥ من جانب المنتدى الاقتصادي العالمي في مؤشِّره بشأن جاهزية الشبكة لعام ٢٠١٥، وهي بذلك تقود جنوب آسيا وتشغل رتبة بين أعلى الاقتصادات العشرة فيما يتعلّق بأمر التكاليف الميسورة. وباعتباره مجتمعاً متعدّد الأعراق والثقافات، فقد تسلّم مجتمع سري لانكا أيضاً زمام القيادة في طرح مبادرات الإنترنت المتعددة اللغات بما يتفق مع سياسة تشجيع التعدّد اللغوي، إضافة إلى إيجاد الظروف التقنية التي تفضي إلى تيسير استخدام اللغات المحلية على شبكة الإنترنت. كما أنها نفَّذت إطاراً قانونياً للحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، واعتمدت التشريعات اللازمة من أجل المعاملات التجارية الإلكترونية استناداً إلى قوانين نموذجية وضعتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (أونسترال). ولدعم المبادرات الرامية إلى بناء أمن الفضاء الخارجي، فقد أصبحت سري لانكا دولة طرفاً في اتفاقية بودابست بشأن الجريمة الإلكترونية. وهذه الاتفاقية دخلت حيِّز التنفيذ في سري لانكا في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وقد أدت سياسة بلده في مجال الحكومة الإلكترونية، مع ما يتصل بها من مشاريع، إلى دفع خطى النمو في الخدمات الإلكترونية بما أفاد شريحة كبيرة من السكان. ومن ثمّ فقد تقدَّمت سري لانكا من الموقع ١١٥ إلى المكانة ٧٤ في مؤشّر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٤ لتطوير الإدارة الإلكترونية.

٤٤ - السيد كاسترو كردوبا (كوستاريكا): قال إن مجتمع المعلومات يشكل رصيداً ضخماً بالنسبة للتنمية البشرية بفضل إتاحة واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بشكل متزايد يومياً عبر العالم. وقد أدّت ابتكارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تغييرات واسعة النطاق بشأن كيفية قيام الحكومات بتقديم الخدمات وتهيئة أساليب تواصل الشركات مع المستهلكين، فضلاً عن مشاركة المواطنين في الحياة العامة والخاصة. ومع ذلك فما زالت الفجوة الرقمية تشكِّل عقبة ملموسة تحول دون تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وفضلاً عن ذلك فلا بد من أن تراعى السياسات المتبعة الحاجة إلى تمكين المرأة وتضييق الثغرة الفاصلة بين الجنسين وخاصة في أقل البلدان نمواً وفي معظم البلدان المتوسطة الدخل.

٤٥ - وفيما يتصل بنتائج القمة العالمية، أكد على إنه من الضروري مواصلة تدعيم النَهج المتعدِّد الأطراف وزيادة التعاون الدولي، والتسليم بالدور المحوري للقطاع الخاص

وللمجتمع المدني، فضلاً عن تلبية احتياجات بناء القدرات في البلدان النامية ولا سيما البلدان المتوسطة الدخل، من أجل إدراجها ضمن سلاسل القيمة العالمية. وفي هذا الخصوص فمن الأهمية أيضاً توفير أوجه التآزر مع تنفيذ آلية تيسير التكنولوجيا.

٤٦ - ثم أعرب عن ارتياح وفده إزاء إدراج فرع عن حقوق الإنسان ضمن المسودة الأوّلية باعتبار ذلك موضوعاً يتسم بالأهمية والشمول. كما أن وفده يعتقد أن جميع حقوق الإنسان التي ما زالت تُعَدّ خارج الخط المباشر لا بد من اعتبارها ضمن الخط المباشر المذكور. أمّا القوانين والسياسات التي تم وضعها لتنفيذ المبدأ فهي بدورها ذات أهمية كبيرة، فيما ينبغي إيجاد أوجه التآزر بين عملية متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة ٢٠٣٠ فضلاً عن جدول أعمال أديس أبابا. ولا بد من أن تنعكس جميع حقوق الإنسان على النحو الكافي في خطوط العمل التي يتم تعريفها في الصكوك الدولية مستقبلاً. وهذا التنسيق من شأنه أن يسهم في فعالية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبناء مجتمعات أكثر سلاماً وأوسع شمولاً.

٤٧ - واختتم كلامه بالإعراب عن أمل وفده في إحراز تقدُّم في تدارس سُبل التنفيذ من أجل توسيع نطاق الإتاحة وبناء القدرات اللازمة لتوليد محتوى جديد وضمان إتاحة مفتوحة وآمنة إلى شبكة الإنترنت، مؤكّداً على أن من الضروري كذلك في هذا الصدد إقرار بيئة إيجابية من خلال تعزيز الابتكار والاستثمار في مجال البنى الأساسية المستدامة وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص.

٤٨ - السيد موكايا (كينيا): أكّد على أهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تنفيذ خطة ٢٠٣٠ على أساس أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تلعب دوراً مهماً في التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وتهيئ فُرص الإتاحة لدخول الأسواق العالمية ولتعزيز خلق الثروات وتوليد فُرص عمل مرتفعة النوعية مما يفضي في نهاية المطاف إلى الحدّ من الفقر. ولكنه أعرب عن الأسف لأن معظم البلدان النامية لم تحقّق التطوير الكافي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٤٩ - ومضى يقول إن السياسة الوطنية التي تتبعها كينيا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد تم إقرارها في عام ٢٠٠٦، كانت تسترشد بالحاجة إلى إقامة البنى الأساسية وإلى تنمية الموارد البشرية وإلى مشاركة الأطراف صاحبة المصلحة، فضلاً عن وجود إطار تنظيمي ملائم. وذَكر أن ثمّة خطة رئيسية تم وضعها في إطار رؤية حكومته لبرنامج ٢٠٣٠، وترمي إلى إيجاد بيئة قانونية وتنظيمية مفضية إلى حفز النمو في مجال الأعمال التجارية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما عزّز إيجاد فرص العمل وتحقيق النمو الاجتماعي الاقتصادي. وفي عام ٢٠٠٩ كانت حكومته قد أنجزت انطلاق النظام البحري لشرق أفريقيا، الذي ما لبث أن أدّى إلى تحويل مرونة شبكة الإنترنت فيما يكاد يكون جميع أنحاء البلد من التوابع الساتلية إلى الخطوط الأكثر كفاءة وموثوقية.

٥٠ - ثم أوضَح أن نظام الدفع بواسطة الهاتف المحمول في كينيا M-Pesa حقّق نجاحاً استثنائياً وأدّى إلى تغيير النظام المصرفي في المنطقة بأكملها بل وفيما يتجاوزها. وبصورة أعمّ فإن تعاون صناعة الهواتف المحمولة مع القطاع المصرفي أدّى إلى طرح منتجات جديدة في مجال الصيرفة المحمولة وإلى تثوير الأعمال المصرفية في المنطقة بطريقة تحويلية وشاملة. وقد ارتفعت مساهمة شبكة الإنترنت في الناتج المحلي الإجمالي في كينيا لعام ٢٠١٤ بأكثر من ضِعف بقية القارة، كما أن أكثر من ٥٠ في المائة من سكان كينيا أصبح متاحاً لهم في الوقت الحالي شبكة الإنترنت حيث يتم ذلك أساساً من خلال الهواتف المحمولة، فضلاً عن أن حكومته تعمل على إنشاء مدينة تكنولوجيا كجزء من البرامج الرئيسية لرؤية

٢٠٣٠ وبهدف خلق بيئة مفضية إلى الاستثمار وإيجاد فرص العمل. واختتم بقوله إن بلده سوف يواصل تنمية قطاعه في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من منطلق التسليم بالدور المحوري لهذا الجانب في دفع خطى التنمية المستدامة.

٥١ - السيد أبييي (إثيوبيا): قال إنه برغم أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أسهمت في الحدّ من الفقر وفي تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن الثغرات القائمة فيما يتعلق بالجوانب الرقمية وموجة النطاق العريض، سواء بين البلدان أو فيما بين أرجائها، ولا سيما في أفريقيا، يمكن أن تفضي إلى فرص اقتصادية ضائعة مما يحتِّم اتخاذ المزيد من التدابير الناجزة بما فيها الاستثمار العام والخاص، وبما يتيح استخدام الإمكانيات الكاملة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ويؤدي إلى تحقيق خطة ٢٠٣٠. وعلى النحو الذي تم إقراره في جدول أعمال أديس أبابا فإن المساعدات المالية ومساعدات بناء القدرات لا بد من زيادتها ولا سيما لصالح أقل البلدان نمواً.

٥٢ - ومضى يقول إن إثيوبيا تؤكد من جديد على قناعتها بأن من شأن مجتمع معلومات يركِّز على البشر، ويتسم بالشمول ويتوجّه نحو التنمية، أن يسهم في استئصال شأفة الفقر وفي تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وقد اتخذ بلده خطوات عملية لجعل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أولوية في تخطيطه الإنمائي مع تحسين البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحشد إمكانيات هذه التكنولوجيا في مجالات الزراعة والتعليم والصحة. كما أنه قام بتنفيذ استراتيجية وطنية تتعلّق بالحكومة الإلكترونية لتحسين الخدمات الحكومية في ظل مشاركة أوسع للمواطنين والقطاع الخاص، كما افتتح أول قرية إثيوبية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إثيوبيا من أجل اجتذاب الاستثمارات إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونتيجة لذلك فقد تحقّقت نتائج مشجّعة من حيث توسيع البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة اشتراكات الهواتف المحمولة واتساع خدمة الإنترنت والاتصال. وبرغم هذا التقدُّم فالأمر لا يزال يتطلّب المزيد من أجل استثمار إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح النمو الاقتصادي الشامل. ومن ثم فإن تحسين إتاحة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والارتقاء بنوعيتها ويُسر تكاليفها لا يزال يشكّل أولوية في الخطة الثانية للنمو والتحوُّل في بلده (٢٠١٥-٢٠٢٠).

٥٣ - ثم أوضَح أنه من أجل التصدّي لتحدّيات الثغرات الرقمية وثغرات النطاق العريض وقضايا أمن الفضاء الإلكتروني، فضلاً عن الافتقار إلى قدرة وطنية وإلى محتوى محلي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل إتاحة عامة وشاملة وغير تمييزية للمعلومات والمعارف المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويتساوى في الأهمية كذلك العمل على دعم الجهود الوطنية المبذولة في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نمواً، لدعم القدرات المحلية وبناء اقتصادات المعرفة. ونبّه إلى ضرورة أن يحترم مجتمع المعلومات التنوُّع الوطني والإثني، كما ينبغي العمل على المزيد من تدعيم الشراكة العالمية بما يكفل استغلال الإمكانيات الإنمائية التي تنطوي عليها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مع تعزيز تنمية واستخدام الهياكل الأساسية وبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥٤ - السيدة بتس (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن العملية التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد ١٠ سنوات، يسّرت مناقشة التقدُّم المُحرز في تنفيذ نتائج المؤتمر المذكور، ولما تبقّى من تحدّيات، بما في ذلك تجسير الفجوة الرقمية وتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. ولدى انعقاد الاجتماع القادم الرفيع المستوى بشأن القمة العالمية بعد ١٠ سنوات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ينبغي للمجتمع الدولي أن يناقِش

إمكانيات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التمكين من تنفيذ التنمية بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، مع إعادة التأكيد على مبادئ المؤتمر السالف الذِكر، وعلى الرؤية التي تم إرساؤها منذ عقد مضى من الزمن فضلاً عن إعادة الالتزام بإيجاد مجتمع إنمائي موجّه نحو المعلومات بحيث يكون مركّزاً على البشر ويتسم بطابع الشمول. وأعربت عن اعتقاد وفدها بأن من المهم تركيز الجهود على قمة مجتمع المعلومات بعد ١٠ سنوات وعدم الانغماس في مناقشات ضمن نطاق اللجنة الثانية بما يمكن أن يؤدّي إلى الازدواجية أو إلى تقويض القدرة على التوصُّل إلى نتيجة ملموسة تقوم على أساس من توافق الآراء لدى انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى.

٥٥ - ومضت تقول إن استعراض العشر سنوات لنتائج القمة المذكورة ينبغي أن يتدارس بالتفصيل إنجازات العقد السابق، مع الاحتفال بجهود الأطراف العديدة صاحبة المصلحة التي أفضت إلى تنمية مجتمع المعلومات حتى هذه المرحلة، ثم التسليم بالجهود المتواصلة التي ما برحت تبذلها جميع الأطراف صاحبة المصلحة ضمن الإطار القائم، على أن تتجه هذه الجهود إلى ما يجعل مجتمع المعلومات أكثر تجسيداً وأوسع إتاحة بالنسبة لجميع البشر بما في ذلك البلايين من الذين لا يزالون بحاجة إلى أن تتاح لهم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٥٦ - واستطردت قائلة إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات هي من أقوى الأدوات اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: فهي تؤدّي إلى تحويل الأسواق وخلق الصناعات الجديدة، وتحقيق مكتسبات الكفاءة، وتحسين خدمات الرعاية الصحية، وتوسيع الفُرص التعليمية، وتمكين المواطنين والتواصل مع العالم بطرق ما كان يمكن تخيُّلها منذ عقد مضى من الزمن. كما تُعد المنافع الاقتصادية الناجمة في هذا الصدد واسعة النطاق. وعلى المستوى العالمي فما بَرح الاقتصاد الرقمي ينمو بمعدل ١٠ في المائة سنوياً وبأسرع من نمو الاقتصاد العالمي ككل، وهو ينمو في البلدان النامية بما يتراوح بين ١٥ و٢٥ في المائة سنوياً بينما الاقتصاد الرقمي في الاقتصادات المتقدِّمة يُسهِم بما يتراوح بين ٩ في المائة و٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وهناك أكثر من ٣ بلايين نسمة و ١٦ بليون جهاز تم الوصل بينهم وبين شبكة الإنترنت. وكل زيادة بمقدار ١٠ في المائة في الاتصال على أساس النطاق العريض تؤدّي إلى إضافة ١,٥ في المائة من النمو الاقتصادي.

٥٧ - ثم أوضَحت أنه فيما يرجع معظم النمو غير المسبوق على مدار العقد السابق في الاقتصاد الرقمي إلى اتباع سياسات شاملة ومستدامة ومرنة، فمن المهم توسيع هذه الصيغة الناجمة، مع التماس الطرق الكفيلة بتوزيع المنافع الناتجة على نطاق أوسع واستمرار الالتزام بمبادئ مجتمع معلومات على نحو ما تم اعتماده لدى انعقاد القمة العالمية السالفة الذكر، بحيث يتسم بأنه يركِّز على البشر ويتصف بالشمول وبالتوجُّه نحو التنمية. وبما أن المجتمع الدولي ما برح يكتشف إمكانية استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للمساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فلا بد وأن يركِّز على طرح إطار ملائم تتضافر ضمن نطاقه جهود جميع الأطراف صاحبة المصلحة من أجل مناقشة هذه الجهود والتعاون في بذلها، فضلاً عن قياسها واستعراضها. وخلصت إلى القول بأن الأمر يقتضي بالضرورة تركيزاً على البشر وتأكيداً على العلاقات المتكاملة والمتضافرة بين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وبين حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية، مع العمل في نهاية المطاف على دعم الأهداف الأوسع نطاقاً التي تتوخاها خطة ٢٠٣٠.

٥٨ - السيدة بريزريني (ألبانيا): قالت إن استخدام شبكة الإنترنت في بلادها وَصَل إلى نسبة ٦٠ في المائة في عام ٢٠١٤، وأن هدف بلوغ مستويات الاتحاد الأوروبي من

المرجَّح التوصُّل إليه بنهاية عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٤ أحرزت ألبانيا نقاطاً مرتفعة في الدراسة الاستقصائية التي تجريها الأمم المتحدة كل سنتين للحكومة الإلكترونية وبحيث تم تصنيفها بين ٠,٥٠ و ٠,٧٥ طبقاً لمؤشّر الأمم المتحدة لتطوير الإدارة الإلكترونية.

٥٩ - ومضت تقول إن حكومتها تؤمِن بقوة بأن إتاحة سُبل الوصول إلى النطاق العريض لشبكة الإنترنت، ومن ثمّ إلى بيانات موثوقة ومستكملة في جميع مجالات النشاط، ويشكل دافعاً رئيسياً من أجل التنمية، مع تدعيم وجود مجتمع يتميّز بالشفافية ويساعد أيضاً على مكافحة الفساد وسوء الإدارة في مجال الإدارة العامة. وفيما يتعلّق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تتمثّل أهدافها الرئيسية الثلاثة، في توفير المزيد من الخدمات الإلكترونية للمواطنين وقطاع الأعمال، وفي تحسين الخدمات العامة، وإدراج التكنولوجيات الرقمية ضمن النظام التعليمي، مع توسيع وترسيخ البنى الأساسية الرقمية على صعيد البلد بأكمله، ومن ثمّ إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع. وهي تبذل جهوداً متواصلة لتلبية متطلّبات الفصل العاشر من لوائح الاتحاد الأوروبي من خلال تحسين القدرات الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعماً للتنمية الاقتصادية وبغية الوصول إلى السوق الأوروبية الرقمية المنفردة. وشدَّدت على ضرورة أن يتيح الاجتماع الرفيع المستوى فرصة للربط بين برنامج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وبين خطة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة بما يؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي والاجتماعي وجعل المجتمعات أكثر تنافسية وشمولاً وابتكاراً وحرية.

٦٠ - السيد غونزاليز فرانكو (باراغواي): قال إنه من أجل التوصُّل إلى أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة للجميع، إضافة إلى استئصال الفقر، يظل من اللازم مراعاة احتياجات جميع السكان وخاصة الأكثر استضعافاً. وذَكر أن وفده يدعو إلى إتاحة منصفة ومعممة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بما تنطوي عليه من إمكانيات واسعة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. كما تتسم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بطابع جوهري من أجل تضييق الثغرة الفاصلة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وبين بلدان العبور والبلدان النامية غير الساحلية ثم بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

٦١ - ومضى يقول إنه نظراً لما تضمّه باراغواي من سكان لا يزالون إلى حدّ كبير في سنّ الشباب مع استخدام لغتين، فهي مُلتَزمة بحماية وتعزيز التنوُّع الثقافي ودعم ثقافة للسلام. ونبّه إلى ضرورة أن تراعي المناقشات الدائرة بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ما تتسم به من أهمية بالنسبة لضمان وتعزيز التعدُّد اللغوي ودعم التواصل المدني والتنوُّع الثقافي والنهوض بالتعليم من أجل السلام. كما أن الإطار الناشئ عن هذه المناقشات لا بد وأن يعمل على حماية الأطفال والمراهقين وضمان توافر المعلومات المتسمة بالخصوصية وكفالة سُبل الإتاحة بالنسبة للأشخاص ذوي القدرات المتباينة. وذَكر أن وفده يؤكّد على أهمية الالتزامات التي تم التعهُّد بها في برنامج فيينا للعمل من أجل البلدان النامية غير الساحلية فيما يتصل بالبنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة ما يتعلق بالحدّ من التكاليف التجارية المرتفعة، وتيسير سُبل التجارة وزيادة التنافسية والإنتاجية، ومشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية، إضافة إلى توسيع الأسواق وتحقيق التكامل بين الأسواق الإقليمية والأسواق العالمية وسلاسل القيمة، وتنمية قطاع الخدمات وتعزيز شراكات القطاعين العام والخاص ثم تحسين أساليب الحوكمة والاضطلاع بالمسؤولية والشفافية في البلدان النامية غير الساحلية.

٦٢ - السيد بينوويت (تايلند): قال إنه من أجل معالجة الفجوة الرقمية، فإن الإمكانيات التي تنطوي عليها

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، باعتبارها من عناصر التمكين المحورية للتنمية المستدامة، لا بد من استثمارها. كما ينبغي بناء القدرة في هذا الصدد من أجل استخدامها بصورة مُنتِجة في تنفيذ خطة ٢٠٣٠. وعلى المجتمع الدولي أن ينشئ مجتمع معلومات يركِّز على البشر ويتسم بالشمول وبالتوجُّه نحو التنمية. وذَكر أن تايلند أطلقت برامج للتعلُّم عن بُعد عن طريق التوابع الساتلية من أجل التغلُّب على حالات نقص المدرّسين في المناطق الريفية النائية، مع ضمان إتاحة التعليم المرتفع النوعية لجميع الأطفال. وبفضل البث المتواصل للبرامج التعليمية لجميع الفرق الدارسة الإثنتي عشرة، إضافة إلى التدريب المهني وتنفيذ المقررات الجامعية والبرامج الدولية على مدار ما يقرب من ٢٠ عاماً، زاد عدد خريّجي المدارس الثانوية في تايلند بأكثر من ٦٠٠ في المائة. وعندما يكون البشر هم محور التنمية يصبح من الممكن ضمان تعليم جيد وشامل ومنصف مع تعزيز فرص التعلُّم مدى الحياة للجميع.

٦٣ - وأوضح أن سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لا بد من إدماجها بدقّة ضمن الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، مضيفاً أن تعزيز قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر جميع القطاعات، من شأنه أن يزيد من التنافسية الاقتصادية ويهيئ البلد من أجل الالتحاق بالجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الآسيان)، كما يأخذ بيده للخروج من فخّ الدخل المتوسط. وذكر أن سياسة تايلند في مجال الاقتصاد الرقمي تساير خطتها الوطنية في المجال الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، وأن الخطة الوطنية الرئيسية في مجال الاقتصاد الرقمي (٢٠١٦-٢٠٢٠) سوف يتم إطلاقها في حزيران/يونيه ٢٠١٦، كما إن الأعمال الموضوعية جارية حالياً لتحويل تايلند إلى مجتمع رقمي: اللوائح التي تجاوزها الزمن سوف يتم تعديلها مع إصدار قوانين جديدة من أجل أن تواصل الدولة متابعة العالم الرقمي الذي يتحرك بخطى سريعة.

٦٤ - واستطرد قائلاً إن تضييق الفجوة الرقمية الفاصلة بين البلدان وفي داخلها سوف يتطلّب مشاركة أطراف عديدة من أصحاب المصلحة، مع تدعيم التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جميع الأصعدة. وتطرق إلى الاجتماع الرابع عشر لوزراء الآسيان المسؤولين عن الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات، المعقود في بانكوك في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ فقال إنه اعتَمد موضوع ”تحويل الآسيان: التحرُّك نحو مجتمعات ذكية“ حيث كررت بلدان الآسيان التزامها إزاء إقرار منافع التكامل الإقليمي من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. كما أن رابطة الآسيان وشركاءها، وهم الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الدولي للاتصالات، وجمهورية كوريا، والصين واليابان واصلوا تدعيم التعاون في مجالات متنوعة بما في ذلك أمن النطاق الفضائي وتنمية القدرات البشرية والاستجابة إزاء الكوارث واستخدام التكنولوجيات الجديدة الناشئة. كما تم الترحيب بمزيد من مشاركة القطاع الخاص من أجل تطوير البنى الأساسية الجيدة في مجال تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى توفير قوة عمل تقوم على أساس من المهارات من أجل تحسين التنافسية.

٦٥ - وتابع القول بأن البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحاجة إلى المساعدة من أجل بناء القدرات وامتلاك الموارد الضرورية في هذا الصدد، مؤكداً على أن العلم والابتكار ونقل التكنولوجيا أمور لا تزال جوهرية بالنسبة للبلدان النامية بما يتيح لها تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ثم أعرب عن ترحيب وفده بإطلاق آلية تيسير التكنولوجيا، وبالجهود المبذولة لتعزيز التآزر والكفاءة في مجالات العلم

والتكنولوجيا والابتكار ضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة ولا سيما مبادرات بناء القدرات.

٦٦ - وخلص إلى القول بأن تايلند، بوصفها البلد المضيف للمكتب الإقليمي للاتحاد الدولي للاتصالات لآسيا والمحيط الهادئ، وكونها عضواً في المجلس للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨، فلسوف تواصل الاضطلاع بدور فعّال في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأكد على ضرورة أن يعمل الاجتماع القادم الرفيع المستوى على طرح مجموعة من التوصيات العملية بشأن كيفية تجسير الثغرات الرقمية المتبقية، مع الربط بين خطوط إجراءات القمة العالمية لمجتمع المعلومات وبين أهداف التنمية المستدامة.

٦٧ - السيد رودريغيس دوس سانتوس (البرازيل): قال إن الفجوة الرقمية ما زالت تشكّل تحدّياً خطيراً بل إنها أصبحت أكثر اتساعاً. وفيما جاء الابتكار غير المسبوق ليحفز على التقدُّم وتحقيق الرخاء في بعض المجتمعات، إلاّ أن العمل لا يزال ضرورياً على ضمان أن تؤدي هذه الاتجاهات إلى تقليل، حالات عدم المساواة بدلاً من زيادتها. وبرغم أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تنطوي على إمكانيات تحويلية كبيرة، فإن الفجوة الرقمية تخلق عقبات خطيرة ومتزايدة تحول دون الشمول الاجتماعي أو استئصال شأفة الفقر أو الحدّ من اللامساواة. ولذلك فإن تجسير الفجوة الرقمية لا بد وأن يصبح جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية التنفيذ بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة.

٦٨ - ومضى يقول إنه منذ عام ١٩٩٥ توجد هيئة من الأطراف المتعددة صاحبة المصلحة، وهي اللجنة البرازيلية للإشراف على شبكة الإنترنت، وقد ظلت تعمل على معالجة قضايا إدارة الإنترنت. واستناداً إلى التجربة الوطنية فإن وفده يشارك الرأي القائل بأن حوكمة الإنترنت تتطلّب المشاركة الكاملة من جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني جنباً إلى جنب مع الحكومة. وهو يرى أن ليس هناك على الصعيد الدولي أي تناقض أساسي بين المفاوضات متعددة الأطراف وبين المشاركة المتعددة لأصحاب المصلحة في ظل أدوار ومسؤوليات متعددة بدورها ويضطلع بها مختَلَف الأطراف المعنية.

٦٩ - واستطرد قائلاً إن البرازيل سوف تستضيف الاجتماع العاشر لمنتدى إدارة الإنترنت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وأن حكومته ترى أن المنتدى يؤدي دوراً فريداً وأساسياً في حوكمة الإنترنت وينبغي توسيع ولايته فيما بعد عام ٢٠١٥. وتدعو الحاجة أيضاً للمضي قُدما بتنفيذ مفهوم التعاون المعزّز. وينبغي لعملية استعراض القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد ١٠ سنوات أن تضع أحكاماً فعّالة لتدعيم المنتدى وتعزيز سُبل التعاون في هذا المجال.

٧٠ - ثم أشار إلى قرار الجمعية العامة ١٦٧/٦٨ بشأن الحق في الخصوصية في العصر الرقمي، فقال إنه في غياب حق الخصوصية لا يمكن أن يكون هناك حرية تعبيرٍ حقيقية ولا حرية رأي حقيقية، ومن ثمّ لا يوجد ديمقراطية حقيقية. كما أن مبدأ حيدة الشبكة يشكّل أمراً محورياً لضمان إتاحة الإنترنت بشكل عام وميسور وغير مقيَّد ومنصف. ولا يمكن إيجاد حيّز فضائي مأمون أو متحرّر من النشاط الإجرامي إلاّ من خلال تعزيز التعاون الدولي الذي يشمل كذلك أطرافاً أخرى من أصحاب المصلحة.

٧١ - السيدة سومارنو (إندونيسيا): أوضحت أن من شأن قطاع صحّي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن ينجم عنه أثر قوي على اقتصاد أي دولة، بمعنى أنه يكفل إتاحة نطاق واسع من الخدمات والاستخدامات الاجتماعية. وعلى مدار العقد الماضي جاء الانتشار على مستوى العالم كله للهواتف المحمولة ونُظم

الاتصالات وشبكات الإنترنت والبنى الأساسية للنطاق العريض لينجم عن ذلك كله أثر ملموس على الإنتاج الوطني وعلى أنماط التجارة. ومع ذلك فإن البلدان النامية ما زالت تتعثّر خطاها في كثير من المجالات، مما يجعلها بحاجة إلى إيجاد الأُطر القانونية والمؤسسية والسياساتية فضلاً عن تنمية المهارات الضرورية على مستوى الحكومة والأعمال التجارية والمجتمع المدني، مع توسيع ما تضمّه من بنى أساسية لدعم الاستخدام المُنتِج والشامل لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المناطق الحضرية والريفية على السواء.

٧٢ - ومضت تقول إن خطة ٢٠٣٠ اعتَرفت بقوة بما تتميَّز به تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من قدرة على تحقيق التنمية المستدامة، وأنه ينبغي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات أن تُسهم بصورة إيجابية في التوصُّل إلى تحقيق هذه الخطة إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ونبّهت إلى ضرورة أن يظل التركيز منصبّاً على بناء مجتمع معلومات يتسم بأنه مركَّز على البشر وشامل وشفّاف ومنصف ومفيد للجميع. وبرغم التقدُّم المُحرز في العقد السابق نحو مجتمع معلومات شامل إلاّ أن ٦٠ في المائة من سكان العالم لا يزالون مفتقرين إلى إتاحة شبكة الإنترنت. وفي الوقت نفسه فهناك فجوة رقمية جديدة تنشأ بين البلدان وضمن نطاقها، وخاصة فيما يتعلّق بنوعية البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإتاحة النطاق العريض والمحتوى الرقمي. على أن ارتفاع سعر الإتاحة لشبكة الإنترنت في البلدان المنخفضة الدخل أمر يدعو إلى الانشغال بصورة خاصة. وعليه، يتسم التعاون الدولي بأقصى درجات الأهمية من أجل التصدّي بصورة عادلة وفعّالة للتحدّيات التي ستظل ماثلة في المستقبل.

٧٣ - وخلصت إلى القول بأنه فيما تم إحراز تقدُّم معقول في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمية السالفة الذكر، إلاّ أنه يبقى الكثير من العمل على زيادة المنافع الممكنة لمجتمع المعلومات لصالح كل فرد مع التصدّي للتحدّيات الجديدة، وإدراج ابتكارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات التي تتيحها. كما أن التعاون الدولي لا بد وأن يعطي الأولوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال التزامات تتعهد بها البلدان المتقدمة إزاء تدفُّق معزَّز للمساعدة الإنمائية الرسمية، فضلاً عمّا يتم من خلال الشراكات الخاصة. ونظراً للدور المهم الذي تقوم به تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التنمية فثمّة حاجة عاجلة للمضيّ قُدماً باستثمار نجاحات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية.

٧٤ - السيد ليو جون (الصين): قال إنه فيما أنجز التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الكثير من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلاّ أن من الواضح نشوء فجوة رقمية في هذا المجال. ولكفالة استثمار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة، بما يتفق مع توافق الآراء الدولي المنعكس في جدول أعمال أديس أبابا وخطة ٢٠٣٠، فإن الأمر يقتضي اتخاذ التدابير التي من شأنها توفير دعم قوي لعمليات بناء القدرات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على صعيد البلدان النامية، وخاصة ما يتعلق بالموارد البشرية وبناء المؤسسات من خلال التدريب وتقاسم الخبرات ونقل المعارف وتقديم المساعدة التقنية. وينبغي تدعيم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك التعاون بين بلدان الشمال والجنوب من أجل تجسير الفجوة الرقمية وضمان أن تستطيع جميع البلدان استغلال أحدَث تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز التنمية المستدامة.

٧٥ - وأوضح أن الصين تنفِّذ استراتيجية تنطلق من واقع الابتكار، وأنها تولي أهمية كبيرة للبنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع نهاية عام ٢٠١٤ وصل العدد الإجمالي لمستخدمي الهواتف إلى ١,٥ بليون نسمة، ومنهم ١,٢ بليون نسمة من مستخدمي الهواتف المحمولة. كما بلغ

عدد مستخدمي شبكة الإنترنت بدورهم ٦٤٩ مليون نسمة، منهم ٥٥٧ مليون فرد يتواصلون مع شبكة الإنترنت من خلال الأجهزة المتحركة. كما أطلقت الصين برنامجاً رئيسياً في مجال النطاق العريض في عام ٢٠١٣، وأصبح عدد مستخدمي هذا النطاق يتجاوز ٢٠٠ مليون نسمة. وذكر أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يزداد استخدامها في جميع القطاعات الاقتصادية، وأنها تساعد على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتناسقة. ثم أعرب عن استعداد الصين تقاسم تجربتها في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاقتصادية، فضلاً عن تعاونها الفعّال مع جميع الأطراف ذات الصلة. كما أنها تدعم العملية الحكومية الدولية من أجل استعراض نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، مع تعزيز قيام مجتمع معلومات يركِّز على البشر ويتسم بالشمول ويتجه نحو التنمية، وذلك اتّساقاً مع جدول أعمال أديس أبابا وخطة ٢٠٣٠.

٧٦ - السيد موروزوف (الاتحاد الروسي): أعرب عن اتفاق وفده مع معظم النتائج الواردة في تقرير الأمين العام، بما في ذلك أهمية تجسير الفجوة الرقمية، وتوسيع شبكات النطاق العريض وخدماتها، إضافة إلى التجارة الإلكترونية والحوسبة السحابية ونشر استخدام شبكة الإنترنت، فضلاً عن الحاجة إلى ضمان الثقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحفاظ على أمن الفضاء الإلكتروني. وذكر أن العملية المقبلة لاستعراض القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد ١٠ سنوات في سياق خطة ٢٠٣٠، تمثّل فرصة لإنشاء منظور إنمائي جديد لمجتمع المعلومات فيما يتحوّل إلى مجتمع معرفة. وأوضح رؤية وفده بأن ليس من مبرّر للمساواة بين الاقتصار على تنمية مجتمع من خلال تنمية التكنولوجيا مع تجاهل تنمية الأفراد، ولا الاستعاضة عن اكتساب المعرفة بممارسة التدريب في مجال الحاسوب وتقنيات الهواتف الذكية، ولا التركيز على تجسير الفجوة الرقمية وبناء القدرات فيما تتعرض للإهمال نوعية وأمن المعلومات التي تضمها الشبكة العالمية.

٧٧ - ومضى يقول إن وفده يسلِّم بالصلة المباشرة التي تربط بين الأهداف الرئيسية لعملية مجتمع المعلومات وبين تنفيذ خطة ٢٠٣٠ في بناء مجتمع معرفة موجَّه نحو البشر ومفتوح أمام الجميع من خلال تنمية مجتمع المعلومات ونمو التعاون العلمي والتقني الدولي. وأعرب عن تصوره بأن سياسة الدولة بشأن تنمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إنما تندرج ضمن إطار السيادة لفرادى الدول. ولأن الدول هي العناصر الضامنة لحقوق وحريات مواطنيها، كما أنها تقوم بدور رئيسي في تنمية الاقتصادات وتحقيق الاستقرار والأمن بالنسبة للبنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن عليها أن تتخذ الخطوات الضرورية لمواجهة التصرفات غير القانونية على صعيد شبكة المعلومات العالمية. مما يفرض العمل بقوة على تدعيم دور الحكومات في تنمية البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٧٨ - وأكّد على أن من الأهمية بمكان أن تضطلع الدول بدور متكافئ في حوكمة شبكة الإنترنت على المستوى الدولي، وأن تتقاسم المسؤولية على قدم المساواة في إدارة استخدام الإنترنت وضمان موثوقيتها وأمنها واستقرارها. وعلى المستوى الدولي، وضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة، لا بد من إنشاء آليات شفّافة وديمقراطية ومتعددة الأطراف لإدارة الإنترنت بما يكفل توزيعاً عادلاً للموارد وتيسير سُبل الإتاحة للجميع وضمان الأداء المأمون والمستقر لشبكة الإنترنت مع حماية البنى الأساسية المحورية للشبكة المذكورة من الأفعال المعادية أو المخاطر. ولهذه الغاية يظل مهما للغاية إقرار فهم مشتَرك لقضايا أمن شبكة الإنترنت والدخول في إطار المزيد من التعاون في هذا المجال على الصعيدين الوطني والدولي.

٧٩ - وذكر أن وفده يشدد على الحاجة الحيوية لوضع إطار قانوني دولي لحوكمة الإنترنت. وبما أن المؤسسة الأساسية للقانون الدولي والتعاون بين الدول هي الأمم المتحدة، فإن عليها أن تضطلع بدور أكبر في إدارة البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي. ومن هنا فإن وفده يهيب بالجمعية العامة أن تنشئ لجنة تحضيرية لوضع اتفاقية دولية بشأن حوكمة الإنترنت كي تصبح نموذجاً جديداً وعالمياً وبحيث تضمن توزيعاً متكافئاً للمسؤوليات فيما بين الدول كافة وأيضاً على مستوى موضوعات القانون الدولي عند الاقتضاء.

٨٠ - ثم لاحظ أن الأمر يقتضي وضع نظام داخلي لأعمال منتدى إدارة الإنترنت بما يضمن أن تستطيع جميع الدول والأطراف الأخرى المعنية المشاركة على أساس من المساواة بما في ذلك وجود آلية شفّافة لصُنع القرار يتم الاتفاق عليها من جانب الجمعية العامة وتتعلّق بالمسائل الرئيسية للتعاون الدولي في إدارة شبكة الإنترنت. وعلى نحو ما سبق ذكره في قرار الجمعية العامة ١٦٧/٦٨ فإن مراقبة الاتصالات و/أو اعتراضها على نحو غير قانوني أو تعسُّفي، وجمع البيانات الشخصية على نحوٍ غير قانوني أو تعسُّفي أمور تنتهك الحق في الخصوصية والحق في حريّة التعبير وقد تتعارض مع مبادئ المجتمع الديمقراطي. ومن ثمّ يلزم أن تمتنع سلطات الدولة ومقدّمو خدمات الإنترنت وغير ذلك من المشاركين في سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن استخدام تكنولوجيات المراقبة غير المأذونة، ومن ذلك مثلاً تبادل حِزم البيانات أو غير ذلك من أوجه التدخُّل في مسار البيانات.

٨١ - وخلص إلى القول بأنه لدى النظر في قضايا محدَّدة ضمن إطار تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فمن المهم التسليم بالدور القيادي للاتحاد الدولي للاتصالات، باعتباره الهيئة المتخصصة بالأمم المتحدة، المعنية بالمسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونظراً لازدياد الأهمية الاجتماعية والسياسية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك ما يتعلّق بحوكمة الإنترنت وتنمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، يلزم عقد قمة جديدة في عام ٢٠٢٠ لكي تنظر، عند أعلى المستويات السياسية، في أمر التحدّيات والتهديدات الجديدة وفي آفاق تنمية مجتمع المعلومات العالمي ضمن إطار يتوازى بصورة وثيقة مع تنفيذ خطة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

٨٢ - السيد شيهو (نيجيريا): أعرب عن ترحيب وفده بالاتجاهات الإيجابية التي نشأت بالنسبة لجانبي الربط الاتصالي والتيسير باعتبار أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تنطوي على إمكانيات هائلة فيما يتعلّق باستئصال شأفة الفقر وتحقيق التقدُّم الاجتماعي الاقتصادي للبلدان النامية وخاصة في المناطق الريفية، وكذلك من أجل تجسير الفجوة التكنولوجية الفاصلة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وقال إن وفده يشعر بارتياح خاص لأن البلدان الأفريقية واصلت إحراز التقدُّم فيما يتعلّق بإتاحة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها بوصفها من أدوات التنمية. وذَكر أن القارة شهدت استثمارات متزايدة في البنى الأساسية للنطاق العريض على الصعيدين الدولي والوطني، مع تحسين إمكانيات التواصل وزيادة عرض النطاق وخدماته بما في ذلك الإدارة الإلكترونية والاستخدامات الإنمائية. كما أن امتلاك الهواتف المحمولة وإتاحة شبكة الإنترنت حقّقا نمواً سريعاً لدرجة أن بعض البلدان شَغلَت مواقع باتت تمكّنها من تصدير السلع والخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٨٣ - على أنه استدرك قائلاً إن انتشار النطاق العريض في أفريقيا لم يساير خطى المناطق الأخرى حيث أن الثغرة المتسعة في مجال الإتاحة الرقمية وإتاحة النطاق العريض بين البلدان النامية والمتقدّمة، فضلاً عن الأثر السلبي المحتمل الذي يمكن أن ينجم عن الظروف الاقتصادية الصعبة بالنسبة

للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشارها، يمثل داعياً للانشغال في هذا الخصوص. وما لم تُبذَل جهود متناسقة بحيث تتوجه نحو التصدّي للفجوة الرقمية، فإن كثيراً من الأفارقة سوف تفوتهم الفرص الاقتصادية التي تعتمد على الاتصالات الرفيعة المستوى، ومنها مثلاً جمع وتحليل البيانات، وتلك أمور تُعَد جوهرية لنجاح تنفيذ خطة ٢٠٣٠.

٨٤ - ثم أوضح أنه في سبيل أن تجني البلدان النامية أقصى نفع من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لتخفيض تكاليف هذه التكنولوجيات، بما في ذلك كلفة الاتصال بالنطاق العريض، إضافة إلى بناء القدرات لتوسيع سُبل الإتاحة والاستخدام في البلدان النامية. كما يحتاج الأمر إلى النهوض بالبنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية وتوسيع إطارها تعظيماً للفوائد الناجمة. وذَكر أن حكومته قامت بإنشاء البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إيجاد فرص العمل ودعم إنتاجية الأعمال التجارية ونموها، والحفز على خلق الثروات، وكما أنها تقوم بتوفير الحوافز لصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد المحلي لدعم القطاعات الأساسية الأخرى في الاقتصاد. ومن الإنجازات الرئيسية في المجال الاقتصادي لبلده ما يتمثّل في النمو السريع لقطاع الهواتف المحمولة الذي يعتز بالوصول إلى ما يقارب ١٩٠ مليون من اشتراكات الهواتف المحمولة وهو ما يفوق معدل الهاتف الواحد لكل شخص. كما كان قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نيجيريا مسؤولاً عن نسبة ١٧ في المائة من النمو المتحقق في الاقتصاد خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٤.

٨٥ - واختتم كلامه بالإعراب عن أمل وفده في أن تقوم عملية استعراض القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد ١٠ سنوات بالتصدّي للثغرات والتحدّيات فيما يتعلّق بتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأضاف يقول إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تمثّل عوامل تمكين أساسية للتنمية والاستثمار في المجال الاقتصادي، مع ما ينجم عن ذلك من منافع بالنسبة لفرص العمل والرفاه الاجتماعي. كما أن الكثير من الابتكارات كان لها تأثيرها العميق على الأسلوب الذي تتبعه الحكومات في تقديم الخدمات وفي التواصل بين دوائر الأعمال التجارية والمستهلكين، وفي إمكانية مشاركة المواطنين في الحياة العامة والخاصة. وذكر أن وفده يؤكد على الحاجة إلى تحسين بناء القدرات وإلى الأخذ بمزيد من المنهجية في جمع البيانات وتحليلها تعزيزاً لتحقيق المزيد من النتائج الإنمائية.

٨٦ - السيدة سيمونيان (أرمينيا): قالت إن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تلعب دوراً مهماً ومتزايداً فيما يتعلّق بالتنمية المستدامة لأنها تشكِّل النماذج الجديدة من أجل تبادل المعلومات والمعارف والابتكارات. كما أدى استخدام النطاق العريض وإتاحة خدمات الهواتف المحمولة بقصد استخدامها في الاتصالات الفورية، إلى تفكيك الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التقليدية. وفي أرمينيا أظهر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر تقدُّم في التحوُّل من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: أصبحت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تشكّل الآن أكثر من ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بلادها، كما أصبحت خدمات الحكومة الإلكترونية حقيقة واقعة.

٨٧ - ومضت تقول إن الهدف الأساسي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات كان يتمثّل في استخدام التكنولوجيا لتحسين حياة البشر وتجسير الفجوة الرقمية. بيد أن هذه المسألة المتصلة بالفجوة المذكورة لا بد من النظر إليها حالياً ضمن سياق معالجة حالات اللامساواة على الأصعدة كافة. وباعتبار أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات هي من

العوامل الدافعة للتنمية المستدامة فلابد وأن تعكس اعتبارات الاستدامة في الأجل الطويل للتنمية الشاملة. ولا غنى عن تعزيز إمكانيات النُظم الشاملة والتشاركية من أجل تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ومن ثمّ تنفيذ غايات وأهداف التنمية المستدامة. وينبغي للعمليات المتسقة والمنفَّذة في مجال رصد واستعراض السياسات أن توفر منطلقات ملموسة تتيح تقييم ما يتم إحرازه من تقدُّم.

٨٨ - ثم خلصت إلى القول بأن المؤسسات التي عزَّزت السياسات الشاملة، وخاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تتسم بأنها مزوَّدة بما يمكّنها من دعم المجتمعات التشاركية والمنصفة، بينما تعمل السياسات الإقصائية والتمييزية على تقويض استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تؤدّي دوراً في تعزيز حقوق الإنسان ودعم الحريات كأمر تقتضيه التنمية المستدامة. ثم اختتمت بقولها أن عملية استعراض القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد ١٠ سنوات تمثّل فرصة لها أهميتها للوقوف على الروابط التي تصل بينه وبين خطة ٢٠٣٠، مع النظر في أثر الاستدامة الطويلة الأجل، الناجم عن السياسات الشاملة والمركِّزة على البشر لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٨٩ - السيد فولي (الاتحاد الدولي للاتصالات): قال إن خطة ٢٠٣٠ أكَّدت على أهمية الاتصال العالمي وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل المضيّ قُدماً بميزة التقدُّم البشري، بما في ذلك ما يتم في مجالات التعليم ومساواة الجنسين، فضلاً عن البنى الأساسية. كما أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يُنظَر إليها في أحسن الحالات باعتبارها وسيلة أساسية للتنفيذ من أجل استخدامها كعنصر تمكين شامل لكلٍ من أهداف التنمية المستدامة.

٩٠ - ومضى يقول إنه على مدار قرون فقد ظلت الملايين من الأفارقة تعيش خارج النظام المالي باعتبار أن المصارف، إمّا كانت غائبة تماماً أو لم تكن محلاً للثقة. وعندما بدأت تكنولوجيا الهواتف المحمولة في الانتشار السريع في جميع أنحاء القارة، فإن النظام النقدي لاستخدام الهاتف المحمول M-PESA تم إدخاله في عام ٢٠٠٧، وكان عبارة عن تكنولوجيا أفريقية تم تطويرها بواسطة الأفارقة من أجل حلّ المشكلات الأفريقية. ولذلك فقد أخذ بيد الملايين من البشر إلى حيث النظام المالي. وبرغم هذه الأمثلة العديدة للتكنولوجيا والابتكار من أجل البشر وبواسطة البشر، فلا تزال هناك الفجوات الرقمية فيما يتعلّق بجوانب الإتاحة وقدرة التحمُّل المالي فضلاً عن الاعتبارات الجنسانية. ولقد قُدِّر بأن إضافة ٦٠٠ مليون من النساء والفتيات إلى خط الاتصالات المباشر يمكن أن يدعم الناتج المحلي الإجمالي بما يصل إلى ١٨ بليون دولار. كذلك فإن توصيل كل فرد في البلدان النامية إلى نفس المستوى، كما هو الحال في الاقتصادات المتقدمة، يمكن أن يخلق ١٤٠ مليون فرصة عمل، بل وينتشل ١٦٠ مليون نسمة من وهدة الفقر. ثم أن نجاح أي استراتيجية للتنمية المستدامة سوف يُقاس على أساس مدى فعالية إدخالها وسيلة رقمية في مجالات التنفيذ والمساءلة، وذلك أمر لا يمكن التوصُّل إليه إلاّ عندما يتحقَّق التكامل بين السياسة والممارسة في إطار نهج يشهد تعدّد العناصر المعنية صاحبة المصلحة.

٩١ - واستطرد قائلاً إن بوسع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن يؤدي دوراً رئيسياً في بلوغ الأهداف المحدّدة التي تتوخاها خطة ٢٠٣٠. وعلى سبيل المثال ففيما يتعلّق بهدف تعميم تسجيل المواليد فإن هناك في كل يوم ما يصل إلى ٣٥ في المائة من الأطفال المولودين على صعيد العالم كله ممن لا يتم تسجيلهم حتى في البلدان ذات الربط الاتصالي الجيد. ولذلك فإن تسجيل الأطفال غير المرئيين يمثّل السبيل

الوحيد لضمان أكبر حق أساسي لهم من حقوق الإنسان من حيث الاعتراف بالطفل كشخص طبقاً للمادة ٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومن خلال تسجيل الأطفال عند الميلاد يظل ممكناً ضمان أن تبدأ حياتهم على الأقل على أساس تسجيل رقمي آمن ومضمون.

٩٢ - ثم خلص إلى القول بأنه سيمكن إحراز التقدُّم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الإدماج الذكي للتكنولوجيات الجديدة لصالح الجميع ضمن الغايات التي تنشدها أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك البيانات الكبيرة والشبكات التي يتم تعريفها على أساس البرامجيات والحوسبة المحمولة والسحابية. وعلى المجتمع الدولي أن يعمل جاهداً على استغلال المزايا المتاحة في ميادين من قبيل كائنات الذكاء الاصطناعي - الروبوت، والنانو تكنولوجيات وشبكة إنترنت الأشياء. كما أن التحدّي الذي يواجه منظومة الأمم المتحدة سوف يتمثّل في دمج هذه البحوث والمعارف ضمن إطار تقييم سنوي، ليس فقط بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة، ولكن أيضاً بالنسبة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد ١٠ سنوات. واختتم بقوله إن الاجتماع القادم للقمة المذكورة، وهو الاجتماع الرفيع المستوى، يشكِّل فرصة غير مسبوقة لتحقيق التكامل بين أهداف التنمية المستدامة وبين برنامج القمة المذكورة أعلاه، وبما يؤدي إلى إطلاق العنان لقوة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات باعتبارها وسيلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة لصالح الجميع.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.